الأمم المتحدة

A/C.2/64/SR.42

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون

Distr.: General
24 February 2010
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بارك إن – كوك ..... (جمهورية كوريا)

المحتويات

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(أ) التجارة الدولية والتنمية (تابع)

(ب) النظام المالي الدولي والتنمية (تابع)

البند ٥٢ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع)

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

البند ٥٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

09-64433 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

(ب) منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تابع)

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

إنجاز الجزء الرئيسي من أعمال اللجنة

البند ٥١ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

التجارة الدولية والتنمية (تابع) (A/C.2/64/L.40)

مشروع قرار بشأن التجارة الدولية والتنمية

١ - **السيدة عثمان** (السودان): قالت إنها تقدم مشروع القرار A/C.2/64/L.40 لتتخذ اللجنة إجراء باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

٢ - **الرئيس:** قال إن تصويتا مسجلا قد طُلب على مشروع القرار.

٣ - **السيدة عثمان** (السودان): سألت: أي وفد طلب التصويت المسجل.

٤ - **الرئيس:** قال إن التصويت المسجل طلبه وفد الولايات المتحدة الأمريكية. ومشروع القرار ليست له آثار في الميزانية البرنامجية. ودعا إلى تقديم تعليلات للتصويت قبل التصويت.

٥ - **السيد سميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن فتح الأسواق في وجه التجارة عبر العالم يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الحد من الفقر والجوع وفي تشاطر فوائد النمو. وكان مما هو مأمول فيه أن ترسل الولايات المتحدة خلال السنة الحالية رسالة بناءة موحدة من جميع الدول الأعضاء لتشجيع الاختتام الطموح والمتوازن لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية. وكانت الدول قريبة جدا من التوصل إلى توافق في الآراء، ولكن، في النهاية، أعاق مشروع القرار الحالي ذلك. وقد خُيِّب أمل وفد بلده على نحو عميق.

٦ - وواصل القول إن النص لا يشجع على إقامة أساس بناء لحوار تجاري منصف وشامل. وكان ذلك السببَ في أن طلبت الولايات المتحدة إجراء تصويت مسجل وفي أنها ستصوت ضد القرار. ولا يزال الأمل باقيا في أن تتخذ اللجنة الثانية خطوات إيجابية مستقبلا لكفالة أن تبقى الأمم المتحدة ذات أهمية وبناءة فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية والإنمائية.

٧ - أجري تصويت مسجل بشأن مشروع القرار *A/C.2/64/L.40*.

المؤيدون:

إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إريتريا، أفغانستان، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بروني دار السلام، بنغلاديش، بليز، بنما، بنن، بوركينا فاسو، بورونـدي، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، توغو، تونس، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر القمر، جزر سليمان، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الرأس الأخضر، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، سيراليون، شيلي، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فترويلا، الفلبين، فيجي، فييت نام، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كمبوديا، كوبا، كوت دبفوار، الكونغو، كولومبيا، الكويت،

لبنان، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مدغشقر، ملديف، مصر، المغرب، ملاوي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هايتي، الهند، اليمن.

المعارضون:

إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، سويسرا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، لاتفيا، لكسمبرغ، ليختنشتاين، ليتوانيا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النمسا، نيوزيلندا، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، تركيا، جمهورية كوريا، صربيا، المكسيك، النرويج.

٨ – اعتمد مشروع القرار A/C.2/64/L.40 بأغلبية ١١٣ صوتا مقابل ٤٧ صوتا مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت.

٩ – **السيدة عثمان** (السودان): قالت، وهي تتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن القرارات المتخذة بتوافق الآراء لا تعكس فقط آراء الدول الأعضاء ولكن يمكنها أن تشكّل أيضا توجيها في مجال السياسات للمتفاوضين في منظمة التجارة العالمية. ولدى البلدان النامية خيبة أمل بالغة بسبب عدم التوصل إلى اتفاق على القرار خلال السنوات الخمس المتتالية، ناهيكم عن السنة السابقة حينما تم اعتماد نص إجرائي.

١٠ – وقالت إنه قُدم بحسن نية مشروع قرار يستعمل نصا متفقا عليه توقعا للرعاية بالمثل، ولكن ذلك لم يحدث. إن المقترحات بشأن المبادئ الأساسية، مثل مكون التنمية في القرار، قد مُيّعت لهجتها أو تأكلت. ولم تبد الأطراف الشريكة الإرادة السياسية اللازمة لوضع نص ذي توجه إنمائي. ويشكل النص الأصلي الحد الأدنى الذي يمكن لمجموعة الـ ٧٧ والصين أن تقبلها بشأن هذه المسألة الحرجة والحساسة. وتأمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في أن تيسِّر الرسائل الواردة في مشروع القرار اختتاما سريعا لمفاوضات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة التي تحافظ على مصالح البلدان النامية.

١١ – **السيد فرايس** (السويد): قال، وهو يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المرشحين جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدَي عملية التثبيت والانتساب ألبانيا والجبل الأسود، وبالإضافة إلى ذلك، أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، إن القرار كان فرصة مضيَّعة. وما يبعث على خيبة الأمل البالغة تضييع التقدم المحرز بالجهد الكبير طوال ساعات كثيرة خلال المشاورات غير الرسمية بسبب قرار مجموعة الـ ٧٧ والصين بأن تعود إلى مشروع مقترحها الأولي الذي كان مماثلا إلى حد كبير للمقترح الذي كانت قد قدمته لاتخاذ إجراء بشأنه في ٢٠٠٧ في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. ولذلك، فإن الاتحاد الأوروبي يتمسك أيضا بموقفه المتخذ سنة ٢٠٠٧.

١٢ – وواصل القول إن من المؤسف أنه لم يكن من الممكن التوصل إلى اتفاق وإرسال رسالة تحظى بتوافق الآراء على قيمة مفاوضات جدول أعمال الدوحة الإنمائي بالنسبة إلى

جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية، والفوائد التي تستمدها الدول الأعضاء كافة، بما في ذلك البلدان النامية، من التجارة المفتوحة والنظام التجاري المتعدد الأطراف المستند إلى القواعد. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية تدفقات التجارة المفتوحة ومقاومة الضغوط الحمائية.

١٣ - وأردف قائلا إن القرار يعكس آراء أحادية الجانب في العلاقات بين الجهات الشريكة التجارية والروابط بين مسائل التجارة والتنمية، وهو لا يأخذ في الحسبان أن الجهات الشريكة التجارية الرئيسية ليست نفس تلك التي كانت موجودة قبل عشر سنوات. ولم يكن في إمكان الاتحاد الأوروبي أن يقبل بضعة عناصر واردة في مشروع القرار الذي كان، عموما، يفتقر إلى التوازن.

١٤ - وقال إن جدول أعمال الدوحة الإنمائي لا يزال يحظى بالأولوية المركزية لدى السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي. ما فتئ الاتحاد الأوروبي ملتزما حيال الأسواق المفتوحة والتحرير التجاري التدريجي والقواعد المتعددة الأطراف الأقوى بوصفها محفزا على النمو والتنمية في البلدان النامية. تتشاطر الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مسؤولية في جولة الدوحة الحالية وينبغي أن تساهم بما يتفق مع وسائلها. وينبغي طبعا للبلدان النامية أن تفعل أقل مما تفعله البلدان المتقدمة النمو.

١٥ - وواصل القول إن الاقتصادات الناشئة ينبغي لها، في نفس الوقت، أن تفتح أسواقها بغية زيادة حجم التجارة بين بلدان الجنوب ودعما لأقل البلدان نموا. إن جدول أعمال الدوحة الإنمائي ليس طريقا باتجاه واحد.

١٦ - وأردف قائلا إن إمكان الأمم المتحدة أن تساهم في مناقشة التجارة والتنمية ليس مستغلا على نحو كامل. في ٢٠١٠ ينبغي أن تبدأ المفاوضات بتوفر نص جديد ياخذ في الحسبان التقدم المحرز خلال مفاوضات الدورة الراهنة، بغية تحقيق نتائج مختلفة وبناءة على نحو أفضل.

١٧ - **السيدة روسو** (كندا): أعربت، وهي تتكلم باسم أستراليا ونيوزيلندا وكندا (كانز)، عن خيبة الأمل بسبب عدم نشوء توافق في الآراء من المناقشات بشأن مشروع القرار، بخاصة في هذا المنعطف الهام في جولة الدوحة. ومن المؤسف أن القرار، كما اقترحته في البداية مجموعة الـ ٧٧ والصين لم يبد الإرادة السياسية اللازمة للتغلب على المازق في جولة الدوحة.

١٨ - وأضافت قائلة إن النتائج لم تعكس مرونة مختلف الوفود وروحها البناءة وجهودها خلال مناقشة المسألة. إن فرصة إضافة اللجنة الثانية لصوتها الهام بإرسال إشارة تأييد قوية للاختتام الطموح والناجح في ٢٠١٠ لجولة الدوحة الراهنة فرصة مضيَّعة.

١٩ - وواصلت القول إن توافق الآراء كان قريبا جدا على نص كان يُصوت عليه تقليديا. ولكن، من سوء الحظ، كان لمشروع القرار كما كانت صيغته أثر مناوئ لتلك الجهود، ما أدى بـ ''كانز'' إلى التصويت ضده. وما تزال ''كانز'' ملتزمة بالاختتام الناجح ذي المنحى الإنمائي لجولة الدوحة. لقد تم تشجيع جميع الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على إبداء المرونة والإرادة السياسية بغية العمل صوب نتائج متوازنة مقبولة لدى جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية.

٢٠ - **السيد ستينفولد** (النرويج): قال إن وفد بلده قد امتنع عن التصويت على القرار، كما فعل قبل سنتين. وكان مدركا تماما، بصفته الميسر للمفاوضات غير الرسمية بشأن القرار وبصفته المفاوض السابق في منظمة التجارة العالمية، للصعوبات. وعلى الرغم من ذلك، كان توافق الآراء مأمولا فيه وحتى متوقعا.

٢١ - وقال إنه على الرغم من أن العالم يواجه الأزمة الاقتصادية والمالية الأكثر شدة في أجيال، مؤدية إلى حالات الحد الكبير في حجم التجارة العالمية وإلى اتجاهات حمائية مقلقة فإن الجهات الفاعلة الرئيسية عادت إلى الانخراط في تعددية الأطراف، وقد أثبتت منظمة التجارة العالمية قيمتها بوصفها متراسا ضد سياسات إفقار الجار. ومن هنا، عند بداية المفاوضات كان الهدف المشترك تمكين الأمم المتحدة من الكلام بصوت موحد عن التجارة والتنمية الدوليتين، لأول مرة منذ سنين. وكان ذلك يمكن أن يوفر الدعم الذي تمس الحاجة إليه لجدول أعمال الدوحة الإنمائي.

٢٢ - وواصل القول إنه بفضل المشاركة البناءة من جانب الوفود تُوصّل تقريبا إلى ذلك الاتفاق. أبدت الوفود كافة المرونة حتى آخر المشاورات غير الرسمية. والسؤال الوحيد الذي بقي هو تقرير كيفية استجابة الأمم المتحدة للحقيقة الطيبة، وهي أن أعدادا متزايدة من البلدان النامية هي الآن جهات فاعلة هامة أو حتى مسيطرة في التجارة العالمية والاقتصاد العالمي. وبعبارة أخرى، فإن السؤال هو كيف يمكن ردم الفجوة بين الخطاب الرنان لأتباع المدرسة القديمة والحقائق الواقعة الراهنة.

٢٣ - ويعتقد، وهو يتكلم بصفته ميسرا، بأنه حتى يتم التوصل إلى جواب معقول عن ذلك السؤال الأساسي، فستبقى الأمم المتحدة عديمة الأهمية بالنسبة إلى مسائل أساسية تتعلق بالإدارة الاقتصادية العالمية.

٢٤ - **السيد فزال** (سنغافورة): قال إنه على الرغم من أن وفد بلده صوت مؤيدا لمشروع القرار، فقد أراد أن يبين إثباتا للحقيقة تفضيله القوي لاتفاق يحظى بتوافق الآراء. اتفاق كذلك كان سيكون حسن التوقيت وكان سيثبت التزاما مشتركا باختتام جولة الدوحة، بانيا على الالتزام السياسي المحقق حتى الآن. وينبغي ألا تُعتبر المفاوضات غير الرسمية تبديدا للجهود ولكن وسيلة توفر نقطة انطلاق جديدة لاستمرار المفاوضات.

٢٥ - **السيد موراكامي** (اليابان): قال إنه بسبب التقلص الكبير لحجم التجارة الدولية الذي تسببه الأزمة، ثمة حاجة ملحة إلى دعم بناء القدرات والبنية التحتية الجديدة للتجارة في البلدان النامية. وكانت اليابان تنفذ بنشاط المعونة لصالح التجارة. وفي ١ تموز/يوليه أعلنت عن مبادرة جديدة لمساعدة أشد البلدان ضعفا.

٢٦ - وواصل القول إن من المهم أن ترسل اللجنة الثانية رسالة موحدة من جميع الدول الأعضاء عن أهمية المعونة لصالح التجارة ومكافحة الحمائية. ولذلك من المؤسف أنه لم يُتوصل إلى توافق في الآراء.

(ب) **النظام المالي الدولي والتنمية** (تابع) (A/C.2/64/L.19 **وورقة غير رسمية)**

مشروعا قرارين بشأن النظام المالي العالمي والتنمية

٢٧ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى البت في مشروع قرار يرد في ورقة غير رسمية باللغة الإنكليزية فقط، قدمها نائب رئيس اللجنة، السيد غارسيا غونزاليز، على أساس مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.19. ولا يتضمن آثارا في الميزانية البرنامجية.

٢٨ - **السيد غارسيا غونزاليز** (السلفادور)، نائب الرئيس: قال إن الفقرة الثامنة من الديباجة، وهي الفقرة التي كانت غائبة عن مشروع القرار، ينبغي أن يكون نصها كما يلي: "*Recognizing* the substantive discussions and efforts taken at the national, regional and international level in response to the world financial and economic crisis". والفقرة الحالية ١٤، عن التدفقات الرأسمالية، ينبغي أن توضع بعد الفقرة ٤. والفقرة ١٣ ينبغي أن تبدأ، "*Notes in this regard* ..." وفي السطر الأول من الفقرة ١٦-١٧، ينبغي أن

توفر التهجئة الكاملة لكلمات المختصر "SDR" بعبارة "special drawing rights". وفي السطر الثالث ينبغي أن توفر التهجئة الكاملة للمختصر "SG" بعبارة "Secretary-General". وينبغي أن يكون نص العبارة الأخيرة من الفقرة ١٦-١٧ كما يلي: "While preparing his report on the implementation of the present resolution ..." ليكون متمشيا مع الفقرة ٢١ ولتفادي اللبس.

٢٩ - مشروع القرار الوارد في الورقة غير الرسمية المقدمة من نائب رئيس اللجنة على أساس مفاوضات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.19، بصيغته المنقحة شفويا، قد اعتمد.

٣٠ - **السيد إسكالونا أوجيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وحدة مجموعة الـ٧٧ والصين كانت مهمة جدا في تحقيق التوصل إلى قرار متوازن. وكان ذلك مفيدا لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المخصص المنشأ بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٠٥/٦٣. إن وحدة مجموعة الـ ٧٧ والصين هي بالغة القيمة أيضا لاستقلال وتحرير الشعوب التي تمثلها. ويتمنى وفد بلده أن تمتد تلك الوحدة، القائمة على أساس السلام والعدالة، إلى الجميع.

٣١ - وواصل القول إنه على الرغم من أن القرار جيد فإن من السيء أنه لم يقطع شوطا أطول في حماية مصالح السكان الأضعف الأشد تأثرا بأزمة لم يكونوا مسؤولين عنها. ولو كان دور الأمم المتحدة الهام بوصفها المنظمة الأكثر ديمقراطية وشمولا، التي جمعت الشعوب كافة ووضعتها على قدم المساواة، أكثر وضوحا لحظي بتقدير أكبر. ويؤيد وفد بلده إنشاء مجموعات إقليمية ومصالح، ولكن لا تفوق واحدة أهمية منزلة الأمم المتحدة.

٣٢ - وأضاف قائلا إن أسباب الأزمات، المتعلقة بالنظام والبنية، ومسؤولية مؤسسات بريتون وودز وشروطها، ينبغي تحديدها بوضوح. ومن اللازم القيام ببيان واضح لاستعمال حقوق السحب الخاصة لغرض التنمية، وأيضا بإشارة واضحة إلى تصحيح الاختلالات في التصويت والتمثيل في الهيكل الإداري لصندوق النقد الدولي. ويؤيد وفد بلده بلاغ فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون النقدية الدولية والتنمية الذي صدر في الاجتماع الثاني والثمانين المعقود في استنبول، تركيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، فيه قال الوزراء إن القيام بالتزام سياسي بنقل ٧ في المائة من الحصة الكلية من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية ينبغي أن يكون هدفا مركزيا لاستعراض الحصص التالي. وينبغي ألا يحدث ذلك على حساب بلدان نامية أخرى. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان حالات النقص والتحيز ضد بلدان نامية، ويجب أن يتجلى على نحو كاف إمكان الحاجة إلى موارد من صندوق النقد الدولي.

٣٣ - **السيد فرايس** (السويد): قال، وهو يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي ليس مرتاحا لمحتوى القرار، على الرغم من أنه انضم إلى توافق الآراء. كان القرار ينبغي له أن يعترف على نحو أوضح بالتقدم المحرز في الاستجابة للأزمة المالية والاقتصادية ودور مجموعة العشرين في هذا الصدد. وبالإضافة إلى ذلك، كان من اللازم ذكر الإصلاحات للمؤسسات المالية الدولية بطريقة أكثر إيجابية، كما ذُكرت في وثائق أخرى للجمعية العامة، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها في التنمية، الذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

٣٤ - **السيد ساميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن مشروع القرار سلط الضوء على التحديات التي تجري مواجهتها والتقدم المحرز منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في تخفيف أثر الأزمة المالية في البلدان النامية. ينبغي أن يوجد تعاون أوثق بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى،

بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ، بغية النهوض بالولاية الإنمائية الصميمية للأمم المتحدة. بيد أن الحوار يجب أن يعكس ولايات ومسؤوليات المنظمات المختلفة. ولا تعتقد الولايات المتحدة أن القرار أقر دورا رسميا للأمم المتحدة في قرارات تؤثر في بنيان المؤسسات المالية الدولية. الأمم المتحدة ليست أفضل منتدى للمناقشة الهادفة بشأن إصلاح النظام المالي الدولي، ومن المؤسف أن القرار لا يشير على نحو أكثر صراحة إلى الأعمال المضطلع بها من قِبل صندوق النقد الدولي ومجموعة الـ ٢٠. ولا تتغاضى الولايات المتحدة عن استعمال ضوابط رأس المال، وينبغي عدم افتراض فعاليتها. وينبغي ألا تستعمل إلا كملاذ أخير وعلى أساس مؤقت لتوفير متنفس للقيام بإصلاح أكثر شمولا ووفقا للاتفاقات القائمة.

٣٥ - وواصل القول إن القادة، في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٢٠ في لندن في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ايدوا تخصيصا عاما يبلغ ٢٥٠ مليون دولار في إطار حقوق السحب الخاصة للمساعدة في إيقاف التزيف الرأسمالي الخطير وخطر العدوى الذي يواجه بلدان السوق الناشئة. لقد كان تدبيرا استثنائيا في أوج الأزمة. وأثار دور حقوق السحب الخاصة اعتبارات معقدة و لم يتوفر توافق في الآراء يستحق الذكر على المسألة. وينبغي التأكيد على أن القرارات بشأن حقوق السحب الخاصة هي في حدود صلاحيات صندوق النقد الدولي حصرا.

٣٦ - **السيد غونزاليز سيغورا** (المكسيك): قال إن الأزمة المالية والاقتصادية تتطلب استجابة منسقة، بخاصة فيما يتعلق بالتحديات الإنمائية. ومن هنا، يجب تنظيم النظام المالي الدولي وأن يكون خاضعا للرقابة. ولذلك، يجب على الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية أن تؤدي دورا مناسبا في إصلاح النظام المالي الدولي، لجعله شاملا ولتنعكس فيه الحقائق الواقعة والتوازنات المتغيرة في الاقتصاد الدولي.

٣٧ - وقال إن بلده شارك في عدد من المنتديات والحوارات الرامية إلى تشجيع استجابة منسقة وفعالة من المجتمع الدولي للأزمة. ومن تلك المحافل تستحق مجموعة الـ ٢٠ التنويه الخاص على قدرتها على تعبئة مشاركيها. ولذلك من المؤسف أن القرار لم يذكر عمل تلك المجموعة المؤثرة، أو عمل حوارات أخرى رفيعة المستوى، بما في ذلك المستوى الإقليمي ودون الإقليمي.

٣٨ - وأضاف قائلا إنه كان سيكون من المفيد أن يدعو القرار الأمين العام إلى تشاطر العلومات مع الدول الأعضاء وأن يستعين بآرائها في تحديد استجابة منسقة للأزمة من جانب منظومة الأمم المتحدة.

٣٩ - **السيدة فلاناغان** (كندا): قالت إن بضع فقرات في القرار تدخل في أمور تقع داخل المؤسسات المالية الدولية. ولتلك المؤسسات بنى إدارية منفصلة مسؤولة عن الرقابة على سياساتها وصنعها للقرار. تحدث عمليات للإصلاح على نحو مستقل وفقا لولايات تلك المؤسسات.

٤٠ - وقالت إن ما يبعث على خيبة الأمل عدم الاعتراف على نحو ملموس ألى حد أبعد بجهود مجموعة الـ ٢٠ في القرار. ينبغي للجهود المبذولة في اللجنة الثانية أن تسعى إلى إكمال الاستجابة الدولية الجارية وأن تركز على الميزات النسبية وخبرة النظام التنموي للأمم المتحدة بدلا من التركيز على مسألة تقع خارج نطاق ولاية الأمم المتحدة.

٤١ - **السيدة سانتشيز لوريتزو** (كوبا): قالت إن وفد بلدها يأسف لأنه كان من الضروري في أمور كثيرة اللجوء إلى نص متفق عليه، ما أدى إلى قرار لا يتضمن شيئا جديدا. وعلاوة على ذلك، فإن مشروع ورقة العمل النهائي الذي قامت على أساسه الورقة غير الرسمية قد أسقط إشارات إلى أسباب الأزمة، التي أوردت في مقترح مقدم من مجموعة الـ ٧٧ والصين. وتكون ذلك النص من صياغة متفق عليها

في نتائج المؤتمر المعني بالأزمة ولكن استعملتها بعض المجموعات خلال المفاوضات حتى ساعة متأخرة من الليل كوسيلة للمساومة للحصول على ما لم تحققه في وقت سابق من المفاوضات. ولم تتوفر الرغبة في الاعتراف بالعمل الذي اضطُلع به في منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى، ما انعكس فيه احتياجات بلدان الجنوب. إن الاتحاد الأفريقي والتحالف البوليفاري للأمريكتين واتحاد أمم أمريكا الجنوبية قد اضطلعت بأعمال هامة للاستجابة للأزمة، ومن سوء الحظ أن النص لم يشتمل على ذكر لذلك.

٤٢ - سُحب مشروع القرار A/C.2/64/L.19.

البند ٥٢ من جدول الأعمال: متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (تابع) (A/C.2/64/L.28)

مشروع قرار بشأن طرائق عقد الحوار الرابع الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية

٤٣ - **السيد غونزاليز سيغورا** (المكسيك): الذي عمل ميسِّرا لمشروع القرار A/C.2/64/L.28 قال إن الطرائق المتفق عليها للحدث ستشجع على استكشاف الروابط بين توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، ما يرفع مستوى الاهتمام ومستوى المشاركة. ومن سوء الحظ أنه لم يكن من الممكن حدوث الحدث خلال التواريخ التي حددتها الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وكان من الضروري أن تؤجل الجمعية العامة الحدث. وعلى الرغم من أنه قد تم التوصل إلى تفاهم على تحديد تواريخ جديدة في وقت لا يتجاوز ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فلم يكن ذلك ممكنا بسبب الجهود المكرسة لمشاورات ضرورية أخرى. وحينما يكون من الممكن تحديد تواريخ ذلك الحدث يعتزم وفد بلده تقديم نفس مشروع القرار لتعتمده الجمعية في جلسة عامة.

٤٤ - **الرئيس:** قال إنه لن يبت في مشروع القرار.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (تابع) (A/C.2/64/L.36 و L.71)

مشروعا قرارين بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

٤٥ - **السيدة دي لورينتيس** (أمينة اللجنة): قالت، وهي تتلو بيانا شفويا بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.71، إنه حددت مخصصات لمؤتمر الأطراف وهيئاته الفرعية في مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وإن أية تكاليف سفر تراكمية ستسددها الأمانة الفنية، وإن الاجتماعات الإضافية غير المشمولة في الجدول من شأنها أن تموَّل بموارد من خارج إطار الميزانية. ولذلك، فإن اتخاذ القرار لن ينطوي على متطلبات إضافية من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١.

٤٦ - **السيدة ماكويد** (أيرلندا)، مقررة اللجنة: قالت إنه في السطر الأخير من الفقرة الأخيرة من الديباجة ينبغي أن يستعاض عن عبارة ''في الربع الثالث من'' بكلمة ''خريف'' بحيث يكون نصها: ''في خريف عام ٢٠١١''.

٤٧ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/64/L.71* بصيغته المصوبة شفويا.

٤٨ - سُحب مشروع القرار A/C.2/64/L.36.

البند ٥٥ من جدول الأعمال: العولمة والاعتماد المتبادل (تابع)

(ب) **منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية**

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (تابع) (A/C.2/64/L.37 و A/C.2/64/L.64 و A/C.2/64/L.72)

مشروعا قرارين بشأن منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأموال إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشيا مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٤٩ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/64/L.64 المقدم من السيد دياللو (غينيا)، نائب رئيس اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية أُجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.37. تشمل الوثيقة A/C.2/64/L.72 الآثار المترتبة على مشروع المقترح في الميزانية البرنامجية.

٥٠ - اعتمد مشروع القرار *A/C.2/64/L.64*.

٥١ - **السيد غونزاليز سيغورا** (المكسيك): قال إن اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء ينعكس فيه الاعتراف الدولي المتنامي بآليات مكافحة الفساد مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وُقعت في بلده في ٢٠٠٣. واعتماد آلية الاستعراض لتنفيذ الاتفاقية كان المنجز الأكثر أهمية الذي حققته الدورة الثالثة لمؤتمر الدول الأطراف، الذي شاركت فيه المكسيك بنشاط. ولكن، إذ يدرك أن بلدانا كثيرة لم توقع ولم تصدق بعد على الاتفاقية، فإن وفد بلده يعلق أهمية خاصة على مشروع القرار المعتمد قبل هنيهة.

٥٢ - سُحب مشروع القرار *A/C.2/64/L.37*.

البند ٥٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (تابع)

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (تابع) (A/C.2/64/L.25 و L.59) (تابع)

مشروعا قرارين بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

٥٣ - **الرئيس:** دعا اللجنة إلى البت في مشروع القرار A/C.2/64/L.59 المقدم من السيدة ماكويد (أيرلندا)، مقررة اللجنة، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/64/L.25. وآثار مشروع المقترح في الميزانية البرنامجية مشمولة في الوثيقة A/C.2/64/L.74.

٥٤ - **السيدة ماكويد** (أيرلندا)، مقررة اللجنة: قالت إنه في نهاية الفقرة ٢٠ (أ) من النص الفرنسي للقرار، ينبغي أن يستعاض عن كلمة "de" بكلمة "du". وبالتالي، يكون نص الفقرة ٢٠ (أ) كما يلي: "... et de l'elimination de la pauvrete et le cadre institutionnel du developpement durable;" وغُيِّرت الفقرة ٢٥ (ج) من النص الإنكليزي فأصبح نصها كما يلي: ''سيُعقد الاجتماع الثالث والأخير للجنة التحضيرية في البرازيل في عام ٢٠١٢ لمدة ثلاثة أيام لمناقشة نتائج المؤتمر، الذي يسبق مباشرة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، الذي سيُعقد أيضا لمدة ثلاثة أيام؛ وفي هذا الصدد، سترجئ اللجنة برنامج أعمالها المتعدد السنوات لمدة سنة واحدة''.

٥٥ - اعتمد مشروع القرار A/C.2/64/L59 بصيغته المصوبة شفويا.

٥٦ - **السيدة بيسيوا** (البرازيل): قالت إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، الذي كانت حكومة بلدها ستستضيفه في ٢٠١٢، قد يكون الفرصة الأخيرة لتحقيق التقدم ذي المغزى صوب أهداف التنمية المستدامة قبل أن يكون قد فات الأوان.

٥٧ - **السيدة لوزا** (نيكاراغوا): قالت إن مفهوم ''الاقتصاد الأخضر'' المشار إليه في الفقرة ٢٠ (أ) من القرار لم يتم الاتفاق عليه على الصعيد الحكومي الدولي، وتعريف ذلك المفهوم ينبغي أن يكون محل تركيز مؤتمر التنمية المستدامة المزمع عقده في ٢٠١٢.

٥٨ - **السيد بورناما** (إندونيسيا): قال إن القرار سيعزز أساس جدول أعمال التنمية المستدامة في منظومة الأمم المتحدة.

٥٩ - **السيد إسكالونا أوجيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الأزمة البيئية هي نتاج نظام رأسمالي اعتبر الطبيعة والكائنات البشرية مجرد موارد تُستغَلّ من أجل الإنتاج. هذه النظرة إلى العالم كانت العقبة التي تعترض التوصل إلى اتفاق على تخفيضات الانبعاثات ونقل التكنولوجيا في الاستعداد لمؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ. إن مفهوم ''الاقتصاد الأخضر'' ينبغي تناوله ضمن إطار من التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ولا يكفي مجرد طلاء نفس الأنشطة الاقتصادية المفترسة باللون الأخضر. من اللازم إجراء تحويل في النموذج يجعل المساواة والعدالة والبيئة تحظى بالأولوية في النظام الاقتصادي العالمي.

٦٠ - **السيد ستروبم** (السويد): قال، وهو يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي يتطلع قدما إلى العمل مع دول أعضاء أخرى في مؤتمر ٢٠١٢ وفي منتديات أخرى لتناول مواضيع الاقتصاد الأخضر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. ومن المهم إجراء مشاورات مع اللجنة الخامسة بشأن بيان الآثار في الميزانية البرنامجية.

٦١ - سحب مشروع القرار A/C.2/64/L25.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تنشيط أعمال الجمعية العامة (تابع) (A/C.2/64/L.73)

مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة

٦٢ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى مشروع برنامج عمل اللجنة للدورة الخامسة والستين (A/C.2/64/L.73).

٦٣ - **السيدة دي لورينتيس** (أمينة اللجنة): قالت إن البند الفرعي ٧ (د) من مشروع برنامج العمل ينبغي أن يحذف. وبالتالي ستكون للبند ٧ ثلاثة بنود فرعية، (أ) و (ب) و (ج)، فقط.

٦٤ - اعتمد مشروع برنامج عمل اللجنة الثانية للدورة الخامسة والستين للجمعية العامة بصيغته المصوبة شفويا.

مشروع مقرر شفوي بشأن تناوب وظيفة مقرر اللجنة الثانية

٦٥ - **الرئيس:** استرعى الانتباه إلى مشروع المقرر الشفوي بشأن تناوب وظيفة مقرر اللجنة الثانية، وهو المشروع الذي ليس له آثار في الميزانية البرنامجية.

٦٦ - **السيدة دي لورينتيس** (أمينة اللجنة): تلت مشروع المقرر الشفوي التالي بشأن تناوب وظيفة مقرر اللجنة الثانية:

''... تقرر الجمعية العامة أنه، بغية تحقيق مزيد من ترشيد طرق عملها للدورات التالية للجمعية العامة، ينبغي للجنة الثانية أن تسعى إلى انتخاب مقررها على أساس تجربته/تجربتها وتجربته/تجربتها الشخصية وعلى أساس التناوب فيما بين المجموعات الإقليمية كما يلي: الدول الأفريقية، والدول الآسيوية، ودول أوروبا الشرقية، ودول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودول أوروبا الغربية ودول أخرى''.

٦٧ - اعتمد مشروع المقرر الشفوي بشأن تناوب وظيفة مقرر اللجنة الثانية.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (تابع)

٦٨ - **الرئيس:** أخبر اللجنة بأن الأمانة العامة أبلغته بأنه لا توجد أمور تتطلب انتباه اللجنة أو اتخاذ إجراء من جانبها في إطار ذلك البند من جدول الأعمال. ويعتبر أن اللجنة قررت أنه ليس من اللازم اتخاذ أي إجراء في إطار ذلك البند من جدول الأعمال.

٦٩ - تقرر ذلك.

إنجاز الجزء الرئيسي من أعمال اللجنة

٧٠ - **الرئيس:** شكر في ملاحظاته الختامية جميع الوفود، وبخاصة نائبي الرئيس ومقررة اللجنة وميسري مشاريع القرارات وأعضاء الأمانة العامة. لقد كان للجنة دورة منتجة، واتضح أن الأحداث الخاصة مفيدة ومثيرة للاهتمام. ويقدّر المشاركة النشطة من قِبل الوفود في هذه الأحداث الخاصة وإبداعهم في اقتراح مواضيع من قبيل ''التمكين القانوني للفقراء'' و ''الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية العالمية''.

٧١ - وقال إنه سُرَّ بنجاح اللجنة في اختتام أعمالها في الوقت المحدد لإرسال رسالتها إلى الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. وأعرب عن الامتنان لأعضاء اللجنة الذين عملوا حتى وقت متأخر من الليل لتحقيق توافق الآراء على بعض المسائل الصعبة. ومن بين مشاريع القرارات المعتمدة يرغب في تسليط الضوء على تلك المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ وعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر؛ وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨.

٧٢ - وقال إنه سينقل إلى مَن يخلفه يضعة مقترحات لتحسين طرق عمل اللجنة، بما في ذلك زيادة استعمال الوقت المخصص للجنة إلى أقصى حد عن طريق خدمات المؤتمرات للمنظمة وتقليل ازدواجية البيانات في المناقشة العامة والمناقشة في إطار فرادى البنود من جدول الأعمال إلى أبعد حد. وينبغي النظر أيضا في تحديد موعد نهائي لتقديم جميع مشاريع المقترحات، واستعراض ممارسات التقديم الراهنة لتعزيز كفاءة عملية المفاوضات وبدء عمل المكتب في وقت مبكر هو حزيران/يونيه أو مطلع تموز/يوليه.

٧٣ - **السيدة عثمان** (السودان): قالت، وهي تتكلم باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، إنه على الرغم من الأغلبية الساحقة من مقررات اللجنة قد تم التوصل إليها بتوافق الآراء وإن رسالة موحدة قد أرسلت في نهاية المطاف إلى كوبنهاغن، فإن من المقلق أنه لا تزال صدوع قائمة تتعلق بمسائل تحيط التجارة العالمية وجولة الدوحة. وعلى الرغم من أهمية عمليات خارج الأمم المتحدة فإن تلك العمليات ليست بديلا من المنتدى المتعدد الأطراف الموفر من قِبل الأمم المتحدة لتعزيز الشراكات العالمية للتنمية.

٧٤ - **السيد فرايس** (السويد): قال، وهو يتكلم باسم الاتحاد الأوروبي، إنه على الرغم من اتخاذ عدد من القرارات الهامة، فإن الاتحاد الأوروبي ينتابه القلق من أن دورة اللجنة في ٢٠٠٩ كانت صعبة ومحل نزاع على نحو غير عادي. ويتفق على أن من المفيد استعراض طرق عمل اللجنة ويتطلع قدما إلى مناقشة مقترحات الرئيس مع أعضاء آخرين.

٧٥ - **السيد سيث** (مدير، مكتب الدعم والتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي): قال إن أعضاء الوفود ينبغي ألا يجدوا أنفسهم في غمرة الصعوبات اليومية، وهي صعوبات التوصل إلى قرارات عن طريق المفاوضات،

ما يغيِّب عن نظرهم المغزى الأكبر للكمّ الكلي من الأعمال التي أنجزوها خلال الدورة.

٧٦ - **الرئيس:** أعرب عن الأمل في أن يأخذ أعضاء الوفود في الحسبان، لدى الإعداد لدورة السنة القادمة، الطرق التي بها ينال التنافر في اللجنة من قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمهامها الفريدة. وأعلن أن اللجنة قد أنجزت الجزء الرئيسي من أعمالها في الدورة الرابعة والستين.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.